

Distr.: General
8 June 2020
Arabic
Original: English

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من 6 آذار/مارس 2020 إلى 20 أيار/مايو 2020، عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 350 (1974) والتي مُدّدت في قرارات لاحقة للمجلس كان آخرها القرار 2503 (2019).

ثانيا - الحالة في منطقة العمليات وأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

2 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تسنّى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عموما، رغم تزايد الانتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 (اتفاق فض الاشتباك بين القوات). وفي حين ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات القوة مستقرة، فقد استمر بعض النشاط العسكري عبر خط وقف إطلاق النار وفي المنطقة الفاصلة ومنطقة تحديد القوات في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 2503 (2019).

3 - وفي سياق بذل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قصارى جهدها للحفاظ على وقف إطلاق النار وكفالة التقيد به بدقة، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، تبلّغ القوة عن كل ما تلاحظه من انتهاكات لخط وقف إطلاق النار. وتشكل كل حوادث إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك عبور الأفراد خط وقف إطلاق النار، انتهاكات للاتفاق. وواصلت القوة في إطار تفاعلاتها المنتظمة مع كلا الجانبين دعوة الطرفين إلى ممارسة ضبط النفس واتقاء أي سوء تقدير قد يؤدي إلى تصعيد الوضع.

4 - وفي 11 آذار/مارس، أبلغ جيش الدفاع الإسرائيلي قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأنه نفذ "ضربة دقيقة ضد قاعدة إيرانية في منطقة البوكمال"، خارج منطقة عمليات القوة. ولم تلاحظ القوة أي أنشطة ذات صلة في منطقة عملياتها.





5 - وفي 30 نيسان/أبريل، شاهد أفراد القوة المتمركزين في الموقع 80 من مواقع الأمم المتحدة إطلاق نار عبر خط وقف إطلاق النار مما اعتبروه دبابة قتال رئيسية من موقع على الجانب ألفا (الجولان الذي تحتله إسرائيل) طال محيط صيدا، في منطقة تحديد القوات على الجانب برافو. وبعد ذلك بوقت قصير، شاهد أفراد القوة طائرة هليكوبتر على الجانب ألفا تطلق صاروخا عبر خط وقف إطلاق النار باتجاه تل الغربي في منطقة تحديد القوات على الجانب برافو. وفي اليوم نفسه، شاهد أفراد القوة في معسكر عين زيوان إطلاق صاروخين من الجانب ألفا عبر خط وقف إطلاق النار باتجاه المنطقة الفاصلة. وإضافة إلى ذلك، شاهد أفراد القوة في مركز المراقبة 55 صاروخا أُطلق من الشمال الشرقي باتجاه الشرق أعقبه انفجار كبير شرق مركز المراقبة. وأعلم جيش الدفاع الإسرائيلي القوة بأنه وجّه ضربات دقيقة إلى الجانب برافو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شاهدت القوة أيضا ست طائرات وعدد كبير من الطائرات المسيّرة بدون طيار من الجانب ألفا تحلق عبر خط وقف إطلاق النار وفوق المنطقة الفاصلة.

6 - وشملت الانتهاكات العسكرية على الجانب ألفا وجود منظومة القبة الحديدية ومدفعية ضمن مسافة 10 كيلومترات من خط وقف إطلاق النار، وكلها يُعتبر معدات عسكرية غير مأذون بها في منطقة تحديد القوات وفقا لأحكام اتفاق فض الاشتباك بين القوات.

7 - واستمرت الانفجارات القوية المتقطعة ورشقات الرشاشات الثقيلة والأسلحة الصغيرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير في المنطقة الفاصلة ومنطقة تحديد القوات على الجانب برافو. وخلصت القوة إلى أن هذا النشاط العسكري يُعزى إلى تفجيرات متحكم فيها لذخائر غير منفجرة حدثت في إطار عملية لإزالة المتفجرات والتدريب كان يقوم بها الجيش العربي السوري. ولاحظت القوة استمرار وجود أفراد من الجيش العربي السوري، بعضهم مسلَّح، يعملون في عدد من نقاط التفتيش داخل المنطقة الفاصلة، بما في ذلك في محيط مدينة البعث وناحية خان أرنبة، وكذلك على طول الطريق الرئيسي الذي يربط القنيطرة بدمشق. ولاحظت القوة أيضا عدم وجود دبابات قتالية رئيسية أو مدافع مضادة للطائرات في المنطقة الفاصلة.

8 - وظلت القوة تشهد عبور أفراد مجهولي الهوية خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو يوميا. وخلصت القوة إلى أن هؤلاء الأفراد رعاة ومزارعين من المناطق المحيطة بخط وقف إطلاق النار يقومون برعي ماشيتهم. وظل جيش الدفاع الإسرائيلي يعرب عن بالغ قلقه من عمليات العبور هذه، حيث ذكر أنها تشكل تهديدا لسلامة وأمن أفراده الذين يعملون على مقربة من خط وقف إطلاق النار. وواصلت القوة وضع إشارات تحذيرية على طول خط وقف إطلاق النار لردع عمليات العبور من هذا القبيل.

9 - واحتجت القوة لدى الطرفين على كل ما شاهدته من انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات، بما في ذلك إطلاق النار عبر خط وقف إطلاق النار، وطيران طائرات وطائرات مسيّرة بدون طيار فوق خط وقف إطلاق النار، ووجود معدات وأفراد غير مأذون لهم في المنطقة الفاصلة ومنطقة تحديد القوات، وعبور مدنيين خط وقف إطلاق النار من الجانب برافو. وتواصلت القوة على نحو وثيق مع الطرفين، بما في ذلك خلال فترات التوتر الشديد، من أجل تهدئة الحالة.

10 - ولا تزال الحالة الأمنية في الجزء الجنوبي من منطقة تحديد القوات على الجانب برافو متقلبة حيث أبلغت مصادر مفتوحة عن تزايد الهجمات، بما في ذلك الاغتيالات، والهجمات التي تُنفّذ ضد قوات الأمن السورية وغيرها من السلطات الحكومية، وكذلك ضد زعماء المعارضة الذين "تصالحوا" مع حكومة الجمهورية العربية السورية في سحم الجولان وطفس ودرعا البلد، إضافة إلى الهجمات التي تُشنّ على نقاط

التفتيش الحكومية واستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة. وتزداد هذه الحوادث الأمنية قربا من منطقة عمليات القوة، بما في ذلك الحوادث التي تقع على مقربة من طرق دوريات القوة. وإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أعلن مسؤوليته عن هجمات شُنّت في محافظة درعا، بما في ذلك في نوى وكفر ناسج وبالقرب من حرّة في منطقة تحديد القوات على الجانب برافو.

11 - وتواصل القوة تنفيذ ولايتها في سياق التدابير التي اعتمدتها سلطات الجمهورية العربية السورية وإسرائيل للسيطرة على تفشّي كوفيد-19، ومن بينها حظر التجول. ومنذ آذار/مارس، تنفّذ القوة خطة عمل تهدف إلى الحفاظ على القدرة التشغيلية والحد من أي انتشار محتمل لمرض كوفيد-19 في القوة. وتشمل هذه الخطة فحص الموظفين الذين يدخلون مواقع الأمم المتحدة، وتقييد التنقل بين المواقع، وترتيبات العمل عن بعد لموظفي الأمم المتحدة المدنيين الوطنيين والدوليين. وقد أيّد الطرفان فحص أفراد القوة وأتاحا استخدام مرافقهما الطبية عند الاقتضاء. وأوقفت القوة مؤقتا الدوريات الليلية بسبب حظر التجول المفروض على الجانبين ألفا وبرافو وألغت عمليات التفتيش التي يجريها فريق المراقبين في الجولان في منطقة الحد من القوات على الجانب ألفا. وبسبب تفشي كوفيد-19 أيضا، لم تكن القوة في وضع يمكنها من استئناف عمليات التفتيش تدريجيا على الجانب برافو، التي كانت قد عُلّقت لأسباب أمنية. وقد تباطأ التقدم المحرز في العودة التدريجية للقوة إلى الجانب برافو بسبب القيود المفروضة على التشييد على الجانب برافو مراعاة للتدابير المتخذة للحد من انتشار كوفيد-19. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استأنفت القوة عمليات استعادة البراميل التي تحمل علامات خط وقف إطلاق النار، والتي توقفت لأسباب أمنية، وعُلّقت مؤقتا بسبب القيود المفروضة للحد من انتشار كوفيد-19.

12 - وظلّت عمليات القوة تحظى بدعم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان، الذين يعملون تحت الإشراف العملياتي للقوة، وحافظت على سبعة مراكز مراقبة ثابتة ومركز مراقبة مؤقت على طول خط وقف إطلاق النار. وما زال تركيز فريق المراقبين في الجولان منصبا على المراقبة الثابتة المستمرة وعلى الإلمام بالأوضاع السائدة.

13 - وظلّت القوة تتحاور مع جيش الدفاع الإسرائيلي بهدف معالجة القيود المفروضة على حرّية التنقل والوصول إلى موقع الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة. وازداد عدد الحوادث المتعلّقة بقيود مفروضة على حركة القوة على الجانب ألفا خلال شهر آذار/مارس.

14 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة تسيير دورياتها العملياتية الشهرية على الطرق في المنطقة الفاصلة ومنطقة تحديد القوات على الجانب برافو، فسيّرت 816 دورية في آذار/مارس و 796 دورية في نيسان/أبريل. وتواصل القوة تعزيز قدراتها العملياتية وتحسين إمكانية وصولها على الجانب برافو من خلال فتح طرق جديدة للدوريات تدريجيا في المنطقة الفاصلة وفي منطقة تحديد القوات. وشملت طرق دوريات القوة نحو 95 في المائة من المنطقة الفاصلة ونحو 55 في المائة من منطقة تحديد القوات.

15 - ومنذ أوائل آذار/مارس، تم تقييد حركة أفراد القوة عبر لبنان بسبب التدابير المتصلة بالحد من انتشار كوفيد-19. وظل الطريق بين بيروت ودمشق عبر معبري الجديدة والمصنع الحدوديين، وهو طريق رئيسي لإعادة إمداد القوة، مفتوحا أمام الحركة التجارية للسلع. غير أن التطورات المتصلة بالاحتجاجات العامة في لبنان يمكن أن تزيد من تقييد حركة القوة، ولا سيما فيما يتعلّق بنقل الوقود وحصص الإعاشة

وغيرها من الإمدادات. وفي 4 نيسان/أبريل، استخدمت القوة مطار دمشق الدولي لتناوب قواتها لأول مرة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

16 - وإضافة إلى ذلك، وبسبب التدابير المفروضة للحد من انتشار كوفيد-19 منذ أوائل آذار/مارس، فرض كل من الجانبين ألفا وبرافو قيودا شديدة على حركة أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان عبر معبر القنيطرة من خلال اشتراط فترة حجر صحي مدّتها 14 يوما بعد أي عبور. ولم يفتح المعبر أمام القوة إلا على أساس استثنائي. والقوة على تواصل مستمر مع جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يتعلّق بتيسير عبور أفراد القوة وفريق المراقبين في الجولان عبر معبر القنيطرة، ولا سيما فيا يتعلق بضرورة استخدام أفراد الأمم المتحدة الوثائق التي تصدرها القوة عند البوابة ألفا فقط والعودة إلى إجراءات العبور المعمول بها.

17 - وترى القوة أنه ما زال ثمة خطر كبير يهدد أفراد الأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة بسبب المتفجرات من مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والألغام، وأن هناك أيضا تهديدات محتملة بسبب إمكانية وجود خلايا نائمة للجماعات المسلحة، بما فيها جماعات إرهابية مدرجة في قائمة الجزاءات.

18 - وواصلت القوة تنفيذ وتحديث خطط الطوارئ التي وضعتها تحسبا لتعزيز وإخلاء المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة على الجانبين ألفا وبرافو معا، إضافة إلى إجراء عمليات محاكاة وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهبا لحالات الطوارئ المتوقعة. وواصلت وضع التدابير للحد من المخاطر، بما في ذلك تدابير حماية القوات، في المواقع ومراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة وفي قاعدة عمليات القوة في معسكر عين زيوان وفي مقرها في معسكر نبع الفوار.

19 - وفي 18 أيار/مايو، كانت القوة تتكون من 014 1 فردا، من بينهم 44 امرأة من حفظة السلام. والجنود المنتشرون فيها أتوا من أستراليا (1)، وبوتان (3)، وتشيكيا (4)، وفيجي (139)، وغانا (11)، والهند (186)، وأيرلندا (139)، ونيبال (356)، وهولندا (2)، وأوروغواي (173). وإضافة إلى ذلك، يساعد القوة في الاضطلاع بمهامها 75 مراقبا عسكريا من فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، من بينهم 10 نساء.

ثالثا - تنفيذ قرار مجلس الأمن 338 (1973)

20 - أهاب مجلس الأمن، في قراره 2503 (2019)، بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره 338 (1973). وقرر تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر، أي حتى 30 حزيران/يونيه 2020، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يوما تقريرا عن التطورات التي تشهدها الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ القرار 338 (1973). وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/73/322/Rev.1)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة 15/72 المتعلق بالقدس و 16/72 المتعلق بالجولان السوري، البحث عن تسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مستويات مختلفة لتنفيذ القرار 338 (1973).

21 - فمنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر 2008، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنني أتطلع إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية، يتمشّى مع قرار مجلس الأمن 2254 (2015) وإلى استئناف الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره 338 (1973) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

رابعا - الجوانب المالية

22 - خصـــصـــت الجمعية العامة، بموجب قرارها 321/73 ومقررها 555/73 مبلغا قدره 69,4 مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

23 - وفي 31 أيار/مايو 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ما قيمته 18,1 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشـتراكات المقررة غير المسـددة لجميع عمليات حفظ السـلام حتى ذلك التاريخ 099,5 2 مليون دولار.

24 - وقد سُـــدّدت تكاليف القوات وأفراد وحدات الشـــرطة المشـــكّلة وكذلك تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفقا لجدول السداد الفصلي.

خامسا - ملاحظات

25 - يساورني القلق من تزايد انتهاكات اتفاق فض الاشـتباك بين القوات خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، في وقت عصـيب على المنطقة، بما في ذلك انتهاكات وقف إطلاق النار التي وقعت في 30 نيسـان/أبريل. وينبغي لجيش الدفاع الإســـرائيلي أن يمتنع عن إطلاق النـار عبر خط وقف إطلاق النـار. ولا زلت قلقا من استمرار وجود قوات الجيش العربي السوري في المنطقة الفاصـلة. وينبغي ألا تكون هناك قوات عسكرية في منطقة الفصل بخلاف القوات التابعة لقوة مراقبة فض الاشتباك. ومن دواعي القلق أيضا الوجود المستمر لأسلحة ومعدات غير مأذون بها في منطقة تحديد القوات على الجانبين ألفا وبرافو. فهذه التطورات من شأنها أن تعرّض اتفاق فض الاشتباك بين القوات للخطر. ولذلك أحث طرفي الاتفاق على ممارسـة أقصـى درجات ضبط النفس وعلى الامتثال لأحكام الاتفاق. ولا زلت أشجع أعضـاء مجلس الأمن على دعم الجهود المبذولة لتوعية كلا الطرفين بخطر التصـــعيد وبضـــرورة الحفاظ على وقف إطلاق النار بين إســـرائيل والجمهورية العربية السورية.

26 - ولا يزال من الأهمية بمكان أن يظل الطرفان على اتصـال بالقوة لتفادي أي تصـعيد في الأوضـاع عبر خط وقف إطلاق النـار. فجميع انتهـاكات خط وقف إطلاق النـار تزيد التوترات بين الطرفين الموقّعين على اتفاق فض الاشـتباك بين القوات وتسـاهم في تقويض الاسـتقرار في المنطقة. وقد أسـهم تواصـل القوة المستمر مع الطرفين في تهدئة التصعيد أثناء أوقات اشتداد حدة التوتر.

27 - ويظل استمرار التزام كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية باتفاق فض الاشتباك بين القوات ودعم وجود قوة الأمم المتحدة أمرا أسـاسـيا. ولا تزال العودة الكاملة للقوة إلى المنطقة الفاصـلة تمثل أولوية بالنســبة لها. وأعوّل على اســتمرار كلا الطرفين في التعاون لتيســير إحراز التقدم في خطط القوة للعودة التدريجية إلى عملياتها ومواقعها في المنطقة الفاصـلة وضـمان تمكُّنها من تنفيذ ولايتها بالكامل، بوسائل منها القيام بعمليات التفتيش على الجانب برافو. وفي الوقت نفسه، يجب أن يواصل الطرفان دعمهما لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

28 - وبالنظر إلى الاتجاه المقلق المتمثل في اســتمرار انتهاكات اتفاق فض الاشــتباك بين القوات، فإن سـلامة وأمن الأفراد العسـكريين والمدنيين في القوة وفريق المراقبين في الجولان يثيران قلقا خاصـا. ولذلك فإن من الأهمية بمكان أن يواصـل مجلس الأمن ممارسـة نفوذه على الطرفين المعنيَّين من أجل كفالة تمكين

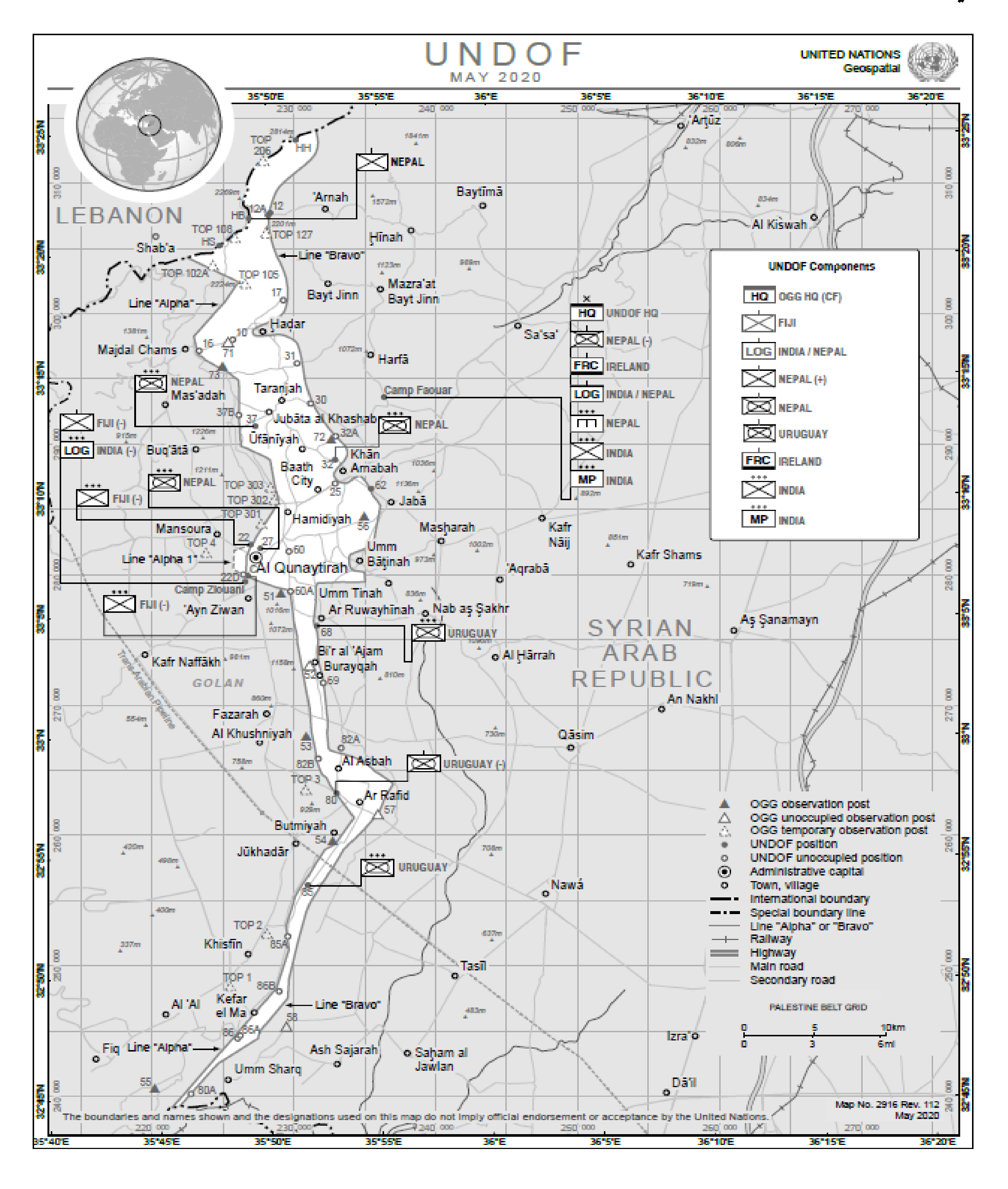
القوة من العمل بسلامة وأمن والسماح لها بحرية العمل وفقا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ولا يزال من المهم أن يواصل الطرفان أيضا تيسير نشر جميع الأفراد في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من أجل التنفيذ الفعال للولاية.

29 - وما برح الدعم المستمر للدول الأعضاء ولا سيما ثقة البلدان المساهمة بقوات في القوة والتزامها يشكلان عاملين رئيسيين في قدرة البعثة على الاضطلاع بولايتها. وإنني ممتن لحكومات أستراليا وأوروغواي وأيرلندا وبوتان وتشيكيا وغانا وفيجي ونيبال والهند وهولندا على مساهماتها والتزامها وعزمها، وعلى الروح المهنية البارعة التي يتحلى بها أفرادها العسكريون في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأتوجه بالشكر أيضا إلى الدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

30 - وأرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. ولذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه.

31 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لقيادة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وكذلك لجميع الأفراد العسكريين والمدنيين فيها وفريق المراقبين في الجولان العاملين تحت إشراف قياداتهم، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفانٍ في ظل ظروف صعبة.

خريطة



UNDOF
MAY 2020
UNITED NATIONS
Geospatial
LEBANON
SYRIAN ARAB REPUBLIC
GOLAN
Al Qunaytirah
Line "Alpha"
Line "Bravo"
Line "Alpha 1"
UNDOF Components
HQ OGG HQ (CF)
FIJI
LOG INDIA / NEPAL
NEPAL (+)
NEPAL
URUGUAY
FRC IRELAND
INDIA
MP INDIA
OGG observation post
OGG unoccupied observation post
OGG temporary observation post
UNDOF position
UNDOF unoccupied position
Administrative capital
Town, village
International boundary
Special boundary line
Line "Alpha" or "Bravo"
Railway
Highway
Main road
Secondary road
PALESTINE BELT GRID
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 2916 Rev. 112
May 2020